

محضر الجلسة رقم 007

التاريخ: الثلاثاء 19 ربيع الأول 1443هـ (26 أكتوبر 2021م).

الرئاسة: المستشار السيد محمد حنين، الخليفة الأول لرئيس مجلس المستشارين.

التوقيت: ساعة وعشر دقائق، ابتداء من الساعة الثالثة والدقيقة الثانية بعد الزوال.

جدول الأعمال: مناقشة الأسئلة الشفهية.

المستشار السيد محمد حنين، رئيس الجلسة:

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

والصلاة والسلام على أشرف المرسلين.

أعلن عن افتتاح هذه الجلسة.

السيدان الوزيران المحترمان، مرحبا بكما.

السيدات والسادة المستشارون المحترمون،

عملا بأحكام الفصل 100 من الدستور، ووفقا لمقتضيات النظام الداخلي لمجلس المستشارين، تخصص هذه الجلسة لأسئلة السيدات والسادة المستشارين وأجوبة السيد وزير الفلاحة والصيد البحري والمياه والغابات على سؤال محوري واحد.

وقبل الشروع في تناول الأسئلة المدرجة في جدول أعمال هذه الجلسة، أود أن أعطي الكلمة في البداية للسيد الأمين لإطلاع المجلس على المراسلات التي توصل بها مجلسنا الموقر. تفضل السيد الأمين.

المستشار السيد جواد الهلالي، أمين المجلس:

شكرا السيد الرئيس.

السيدان الوزيران المحترمان،

السيدات والسادة المستشارون والمستشارون المحترمون،

طبقا لمقتضيات المادة 296 من النظام الداخلي لمجلس المستشارين، توصلت الرئاسة خلال الفترة الممتدة من 22 أكتوبر 2021 إلى تاريخه، بما يلي:

- عدد الأسئلة الشفهية: 112 سؤالا.

شكرا السيد الرئيس.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الأمين.

الآن ننتقل إلى..

المستشار السيد خليه الكرش:

السيد الرئيس المحترم،

السادة الوزراء،

الأخوات والإخوة المستشارون المحترمون،

ربما راه كايته رسالة أخرى وجهتها مجموعة الكونفدرالية الديمقراطية للشغل بخصوص توزيع الأسئلة الشفهية، والتي تدخل في إطار التسيير ديال الجلسات.

الرد اللي جانا من رئاسة المجلس هو رد بحال إلى موجه للأغلبية، فيه خرق للفصل 10 و60 من الدستور اللي كيضمن حقوق المعارضة، لأنكم في المكتب ورئاسة المجلس راسلتنا باش نحددو موقعنا، وكان موقعنا كمجموعة كونفدرالية ديمقراطية للشغل هو المعارضة، الرد اللي جانا واللي كيتمد النسبية والأرقام هو اعتبرنا بحال إلى احنا في الأغلبية، فيه خرق لحقوق المعارضة واللي كيقتول هذا الرد بأننا عندنا الحق فقط في سؤال كل أسبوعين، هذا كيغطي.. كيتنافي تنافي تام كامل ويصادر حقنا في مساءلة الحكومة وأداء دورنا البرلماني كمعارضة، لأن الفصل 10 و60 من الدستور كيضمن حقوق المعارضة في مساءلة الحكومة..

السيد رئيس الجلسة:

السيد الرئيس،

الله بخليك، نقطة نظام، أذكر فقط أن نقطة لا تقبل إلا إذا تعلقت بتسيير الجلسة أو بتطبيق النظام الداخلي. فيما يتعلق بهذه الرسالة حضرتتم، السيد الرئيس، في ندوة الرؤساء وكانت موضوع مناقشة وحسم الأمر فيها.

المستشار السيد خليه الكرش:

.. لا، ما حسمناش الأمر، كنا رافضين لأنه كيصادر والمادة 88 من النظام الداخلي أيضا تضمن المشاركة، هذه النسبية خصها تكون في كل جلسة، ما يمكنش أنا نحضر معك الثلاثاء والثلاثاء نعطي سؤال ونساءل الحكومة والسيد الرئيس، والثلاثاء..

السيد رئيس الجلسة:

السيد الرئيس،

رجاء، هذه أمور تحسم في ندوة الرؤساء وليس في الجلسة المخصصة للأسئلة.

المستشار السيد خليه الكرش:

.. هذه تدخل في إطار الجلسات السيد الرئيس، هذا خرق دستوري للمادة التي كتضمن حقوق المعارضة السيد الرئيس، ما يمكنش كمجموعة..

السيد رئيس الجلسة:

السيد الرئيس،

رجاء، لا نعرق جلسة دستورية بهذه..

المستشار السيد خليهن الكرش:

راك انتوما اللي غادي تعرقلو الدور ديالنا احنا كجموعة كوفدرالية، ثلاثاء نطرحو سؤال، وثلاثاء (en chômage) معطلين، لا، احنا معارضة كجموعة أعلننا وراسلناكم أننا معارضة خص حقنا الدستوري اللي كيضمنه الفصل 10 و60 من الدستور والمادة 88 من النظام الداخلي أننا كل.. (انقطاع الصوت).

السيد رئيس الجلسة:

الله يخليك، رجاء، رجاء، وما اضطرنيش تقطع عليك...، الله يخليك. رجاء، أنا أريد أن أرد وما اقتنعيتش بهذا النقاش؟ السيد الرئيس، كيف يمكن أن ندير؟ هل نتخذ القرار هنا لنقرر في مسألة يرجع الاختصاص فيها إلى ندوة الرؤساء؟ النظام الداخلي واضح. الله يخليك، رجاء، الله يخليك هاد الشي.. لم نصادر، هذا كلام كبير جدا، نحتكم إلى النظام الداخلي وإلى التمثيل النسبي للفرق، وليست هذه نقطة نظام هنا بل تحسم في ندوة الرؤساء. شكرا السيد المستشار.. شكرا السيد المستشار. شكرا السيد المستشار.. شكرا السيد المستشار.

ننتقل الآن إلى السؤال المحوري المدرج في جدول أعمال هذه الجلسة، والمتعلق بالاستعدادات للموسم الفلاحي، والموجه إلى السيد وزير الفلاحة والصيد البحري والتنمية القروية والمياه والغابات. ونفتح الأسئلة المدرجة ضمن هاذ السؤال المحوري بسؤال لفريق التجمع الوطني للأحرار، فليفضل أحد المستشارين من هذا الفريق لتقديم السؤال.

المستشار السيد عبد الإله لفضل:

شكرا السيد الرئيس.

شكرا الحضور الكريم.

الإخوان المستشارون والسيدات المستشارات،

السادة أعضاء الحكومة،

السيد وزير الفلاحة،

في البداية أود أن أهنئكم بالثقة المولوية التي وضعها جلالة الملك في شخصكم لمواصلة قطاع الفلاحة والصيد البحري والمياه والغابات، من موقع الوزير الوصي لكي تواصلوا هذا المشوار للقطاع الفلاحي، وفي نفس الوقت استكمال مشروع مغرب الأخضر من فتح آفاق للإنتاجية الفلاحية والتصنيع الغذائي.

ولا يخفى على الجميع الأسعار المهولة التي يعرفها العالم في الزيادة في الآزوت، مما شكل ارتفاعا في الأسمدة على مستوى الفلاحة على العموم، مما

سيقفل من الإنتاج.

في بداية الموسم، تتساءل، ومعنا الفلاحون، عن التدابير المتخذة التي سيتخذها السيد وزير الفلاحة ليمر الموسم في أحسن الظروف وكيف ستعاملون مع الأسعار المهولة لأسعار الأسمدة؟ وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا.

بما أن الأسئلة المتبقية تربط بينها وحدة الموضوع، فسيتم طرحها دفعة واحدة قبل أن ننتقل إلى جواب السيد الوزير. وأعطي الكلمة لأحد المستشارين من فريق الأصالة والمعاصرة لتقديم سؤاله حول هذا الموضوع.

المستشار السيد المرباط الحمار:

شكرا السيد الرئيس.

السيدان الوزران المحترمان،

السيدة والسادة المستشارون المحترمون،

في ظل رهانات المعقودة على القطاع الفلاحي كرافعة للتنمية الاقتصادية والاجتماعية، وانسجاما مع توجهات البرنامج الحكومي الهادف إلى دعم القطاع الفلاحي وخلق تنمية فلاحية منتجة، نسألكم السيد الوزير المحترم، حول التدابير المعتمدة في إطار الاستعداد للموسم الفلاحي الحالي. وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار.

الكلمة الآن لأحد المستشارين من الفريق الاستقلالي للوحدة والتعادلية.

المستشار السيد علي الفيلاي:

شكرا السيد الرئيس.

السيدان الوزيران المحترمان،

إخواني أخواتي المستشارون والمستشارات المحترمون،

السيد الوزير المحترم،

بالرغم من السياق الدولي الصعب بسبب استمرار تفشي جائحة فيروس كورونا، التزمت الحكومة بتوفير كل الضمانات التي من شأنها النهوض بالقطاع الفلاحي لضمان تنافسية العرض التصديري وخلق فرص الشغل. وعليه نسألكم السيد الوزير: ما هي الاستعدادات المتخذة من أجل ضمان انطلاقة جيدة وإنجاح الموسم الفلاحي الحالي؟ شكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار.

الكلمة لأحد المستشارين من الفريق الحركي لبسط السؤال.

المستشار السيد مبارك السباعي:

شكرا السيد الرئيس.

السيدان الوزيران،

السيدات والسادة المستشارون المحترمون،

السيد الوزير المحترم،

بداية نهنئكم باسم الفريق الحركي على الثقة الموالية السامية التي حظيتم بها، وتتمنى لكم التوفيق في مهامكم الجديدة على رأس هذا القطاع الاستراتيجي.

وعلى هذا الأساس نسئلكم، السيد الوزير، حول التدابير المتخذة لإنجاح الموسم الفلاحي الجديد. وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار.

الكلمة لأحد المستشارين من الفريق الاشتراكي.

المستشار السيد المختار صواب:

السيد الرئيس،

السادة الوزراء،

السيدات والسادة المستشارون،

السيد الوزير،

نسئلكم عن الإجراءات والتدابير التي تتخذها الحكومة في إطار الاستعداد لانطلاق الموسم الفلاحي الحالي. وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار المحترم.

الكلمة لأحد المستشارين من فريق الاتحاد العام للشغالين بالمغرب

لتقديم السؤال.

المستشارة السيدة هناء بن خير:

سيدي الرئيس المحترم،

سيدي الوزير المحترم،

السيدات والسادة المستشارون المحترمون،

منذ شروع بلادنا في تطبيق مخطط المغرب الأخضر، عرف القطاع الفلاحي تقدما ملحوظا، واستطعنا تحقيق الاكتفاء الذاتي في العديد من الحاجيات الغذائية، وخصوصا في ذروة جائحة كورونا، لكن سؤال الأمن

الغذائي مازال يطرح نفسه وبقوة أمام الاعتماد على الاستيراد في العديد من الحاجيات الغذائية.

لذلك، وفي إطار الاستعداد الموسم الفلاحي الحالي، نسئلكم، سيدي الوزير، عن الإجراءات والتدابير التي تنوون القيام بها لتعزيز الأمن الغذائي لدى المغاربة والذي أصبح يشكل إحدى القضايا السيادية والأساسية.

شكرا السيد الوزير.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيدة المستشارة المحترمة.

الكلمة الآن لأحد السادة المستشارين من فريق الاتحاد العام لمقاولات المغرب.

المستشار السيد محمد عموري:

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

السيد الرئيس،

السيد الوزير المحترم،

السيدات والسادة المستشارون المحترمون،

ونحن على أبواب الموسم الفلاحي وما يستلزمه من استعدادات، وفي ظل الارتفاع السريع لأسعار المدخلات الفلاحية، خاصة الأسمدة كاليوريا والبوتاس والفوسفات منذ غشت 2021، والذي سيكون له لا شك انعكاس سلبي على مردودية الإنتاج.

نسئلكم، السيد الوزير المحترم، عن الإجراءات التي تعتمون اتخاذها لفائدة فلاحي مختلف الفروع الفلاحية المتأثرة بهذا الارتفاع في الأسعار، وهل ستشهد هذه الأسعار استقرارا أم ترتقبون هنا أن يكون هناك ارتفاع مستمر؟

شكرا السيد الوزير.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار.

السؤال الآن لفريق الاتحاد المغربي للشغل.

أحد المستشارين..

المستشارة السيدة مريم الهلواني:

شكرا سيدي الرئيس.

السيد الوزير المحترم،

رغم المخططات الحكومية والدعم المقدم لكبار الفلاحين للرفع من الإنتاج الفلاحي، مازالت بلادنا تستورد العديد من المنتوجات الغذائية الأساسية كالحبوب والزيوت والسكر والقطاني، ما يسائل سياستنا الفلاحية القائمة على الإنتاج من أجل التصدير، وعن مدى قدرتها على تمكين بلادنا من امتلاك سيادتها الفلاحية، في وقت لا نستطيع سد الفجوة الغذائية حتى

وزيوت، والتي ضربت القدرة الشرائية لأغلب فئات المجتمع؟ كما تثير انتباهكم، السيد الوزير، لما يعرفه عالم الشغل بالقطاع الفلاحي من هشاشة وعدم التصريح لدى الصندوق الوطني للضمان الاجتماعي ونقل العمال الفلاحين في ظروف لا إنسانية تسببت في ما سبق في العديد من الحوادث المميتة.

لهذا نسائلكم عن مدى التزام الحكومة بتنفيذ ما تم الاتفاق عليه في اتفاق 26 أبريل 2011 حول توحيد الحد الأدنى للأجور في القطاع الفلاحي مع القطاع الصناعي والخدمي وفرض احترام مدونة الشغل. شكرنا السيد الرئيس.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار المحترم.

إذن بعد استكمال طرح مختلف الأسئلة المدرجة في جدول الأعمال، والمرتبطة بالسؤال المحوري، الكلمة للسيد وزير الفلاحة والصيد البحري والتنمية القروية والمياه والغابات ليقوم بالجواب دفعة واحدة على مختلف هذه الأسئلة، ولينفضل السيد الوزير. تفضلوا، لكم تقريبا 30 دقيقة.

السيد محمد صديقي، وزير الفلاحة والصيد البحري والتنمية القروية والمياه والغابات:

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

والصلاة والسلام على أشرف المرسلين.

السيد الرئيس المحترم،

حضرات السيدات والسادة المستشارون المحترمون،

أنشرف اليوم بالحضور أمام مجلسكم الموقر في أول جلسة برسم الولاية التشريعية الجديدة، وأعتنم هذه الفرصة في اللقاء الأول أمام مجلسكم الموقر لأقدم لحضراتكم أحر التهاني على ثقة الناخبين التي حظيت بها لتمثيلهم في هذه المؤسسة المحترمة.

واسمحوا لي كذلك، أن أعبر أمامكم عن اعتزازي البالغ بثقة صاحب الجلالة الملك محمد السادس حفظه الله، الذي شرفني بالتعيين على رأس وزارة الفلاحة والصيد البحري والتنمية القروية والمياه والغابات، وهذه الثقة المولوية السامية هي أمانة ومسؤولية عظيمة على عاتقي، أطلب الله أن يعينني ويوفقتي لأكون عند حسن ظن جلالته، دام له النصر والتأييد.

كما أود أن أشكر السيدات والسادة البرلمانيين على منحهم الثقة للحكومة الجديدة بتصويتهم لصالح البرنامج الحكومي، وأتمنى أن ننجح جميعا في تنزيل هاذ البرنامج الطموح والواقعي خدمة لتنمية بلادنا.

السيد الرئيس المحترم،

حضرات السيدات والسادة المستشارون المحترمون،

هاذ الموضوع ديال اليوم هو موضوع مهم جدا للعالم الفلاحي، وأريد في

في ظل المواسم الفلاحية الجيدة.

فما هي الإجراءات، سيدي الوزير، التي تعتمون القيام بها لتوفير المخزون الفلاحي ببلادنا، في ارتباطه بوضعية العاملين والعمالات بهذا القطاع؟ وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيدة المستشارة المحترمة.

الكلمة الآن لأحد السادة المستشارين من مجموعة الدستوري الديمقراطي الاجتماعي، لبسط السؤال.

المستشار السيد عبد الكريم شهيد:

شكرا السيد الرئيس.

السيدان الوزيران المحترمان،

السيد وزير الفلاحة المحترم،

أولا، أتقدم أصالة عن نفسي ونيابة عن كل مكونات مجموعة الدستوري الديمقراطي الاجتماعي بأحر التهاني لشخصكم على ما حظيتم به من ثقة مولوية سامية، بتعيينكم وزيرا للفلاحة، وأتم أهل لها بخبرتم الطويلة في هذا القطاع وعمق اطلاعكم على الملفات الكبيرة للفلاحة المغربية.

سؤالننا، السيد الوزير المحترم، يتعلق باستعداد الوزارة للدخول الفلاحي لموسم 2021-2022، فكيف استعدت الحكومة الجديدة للموسم الفلاحي؟ وأي مواكبة للفلاح المغربي؟ وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار المحترم.

آخر سؤال في هذه السلسلة من الأسئلة، لمجموعة الكونفدرالية الديمقراطية للشغل.

تفضل أحد المستشارين.

المستشار السيد الحسن نازهي:

شكرا السيد الرئيس.

السيدان الوزيران،

السادة أعضاء مجلس المستشارين،

السيدات أعضاء مجلس المستشارين،

نسائلكم، السيد الوزير، عن الإجراءات العملية التي اتخذتها الحكومة لتمكين الفلاحين الصغار والمتوسطين لمواجهة الصعوبات والإكراهات التي يعرفها كل موسم فلاح، وخاصة هذا الموسم؟

وما هي السياسة التي ستعتمدها الحكومة لضمان الأمن الغذائي لبلادنا والحد من ارتفاع أسعار المواد الفلاحية الأساسية من حبوب وقطاني

والإصلاحات اللازمة على مستوى سلاسل الإنتاج ومسالك التسويق والحفاظ على الموارد الطبيعية، في سياق التغيرات المناخية التي يعرفها العالم. إن كل ما تحقق يدعو للافتخار والاعتزاز بالمجهودات المتواصلة التي يقوم بها الفلاحون والمهنيون في الميدان، وكذا الحكامة الناجعة لتنزيل السياسة العمومية للقطاع والمبينة على تخطيط محكم وتديبر استراتيجي، مكنت بلادنا من وضع أسس متينة وقوية للفلاحة المغربية.

وهنا لا تفوتني الفرصة أن أستحضر وأشيد بالعمل الجبار الذي قام به السيد عزيز أخنوش، رئيس الحكومة، طيلة 14 سنة الفارطة التي قضاها على رأس قطاع الفلاحة، حيث عمل بمعية مسؤولي وأطر وموظفي الوزارة على إرساء دعائم الحكامة الجيدة لهذا القطاع، على أساس شراكات طموحة مع كل الفاعلين والمهنيين للنهوض بالعالم القروي وتحقيق نمو اقتصادي، طبقا للتوجيهات والتعليمات الملكية السامية.

واليوم، تواجه الفلاحة المغربية تحديات جديدة، سنعمل على مواجهتها ورفعها بكل مهنية عبر التنزيل المحكم لاستراتيجية "الجيل الأخضر" التي تزوج التنمية البشرية واستدامة التنمية الفلاحية، مع تعزيز السيادة الغذائية لبلادنا، طبقا للتوجيهات الملكية السامية وتماشيا مع أهداف النموذج التنموي الجديد والتزامات البرنامج الحكومي 2021-2026، الذي أولى لقطاع الفلاحة أهمية بالغة وجعل بروز طبقة فلاحية وسطى أحد التزاماته الأساسية.

السيد الرئيس المحترم،

حضرات السيدات والسادة المستشارون المحترمون،

لا يخفى على حضراتكم أن الظرفية الصعبة التي فرضتها جائحة "كوفيد-19" على العالم أثبتت دورا محوريا للفلاح المغربي والفلاحة المغربية في تموين الأسواق الداخلية وتحقيق الأمن الغذائي، ذلك أن العصرية والاحترافية التي أصبحت تميز الفلاحة المغربية والمناعة التي تهيكل النسيج الإنتاجي الفلاحي الوطني قد مكنت خلال الموسم الذي نودعه من تحقيق أرقام ومؤشرات تجعله من بين أفضل المواسم على الإطلاق، حيث سجلت القيمة المضافة الفلاحية خلال الموسم الفلاحي الفارط نموها يقدر بين 17 و18% بفضل النتائج الجيدة لمختلف سلاسل الإنتاج، خاصة الحبوب والأشجار المثمرة والإنتاج الحيواني، وهو ما سيساهم في إنعاش الاقتصاد الوطني وتحسين أدائه لبلوغ نسبة نمو تفوق 5.5%، خاصة بعد هذه الأضرار التي تم تسجيلها جراء جائحة كورونا.

هكذا، بلغ الإنتاج الإجمالي للحبوب 103.2 مليون قنطار، وهو ثاني أفضل إنتاج في تاريخ الفلاحة المغربية، كما سجل إنتاج الخضروات والفواكه مستويات عالية ومهمة.

وفي نفس السياق وحسب التوقعات الأولية سيرعرف إنتاج سلاسل الأشجار المثمرة الرئيسية في هذا الفصل ارتفاعا ملموسا، مقارنة مع الموسم

البداية أن أذكر أن قطاع الفلاحة عرف تطورا تاريخيا منذ 2008 باعتماد مخطط المغرب الأخضر، الذي أطلقه صاحب الجلالة الملك محمد السادس، نصره الله وأيده، لتنزيل رؤية إستراتيجية ومؤطرة للسياسة العمومية لهذا القطاع الذي أصبح من بين أهم الرافعات والركائز المحورية للتنمية الاجتماعية والاقتصادية في بلادنا، حيث أن مخطط المغرب الأخضر وضع اللبنة الأساسية لمنهجية عمل مبتكرة وأرسي دينامية حقيقية، ساهم فيها كل الفاعلين في القطاع، وخاصة الغرف الفلاحية الجهوية والفيديرياليات بين المهنية والفرقاء الاجتماعيين وعموم الفلاحين، وبين التقييم الشامل للمخطط عند انتهائه سنة 2020 تحقيق جل الأهداف المسطرة وبلوغ نتائج جد إيجابية، بناء على عدة مؤشرات موضوعية، كما تم إبراز تحديات جديدة، تم تحديدها وتشخيصها بدقة.

وهكذا، فقد عرف الناتج الداخلي الخام الفلاحي منحنى تصاعديا منذ عام 2008، حيث انتقل من 65 حتى ل 70 مليار درهم ليصل إلى 188 مليار درهم سنة 2021 حسب التوقعات، أي بمعدل نمو سنوي ناهز 5.25%.

ويعكس هذا النمو الأداء الجيد للقطاع الفلاحي بفضل تحفيز وتشجيع الاستثمار، الذي جعله مخطط المغرب الأخضر في صميم المعادلة.

وفي هذا الصدد، مكن نظام التحفيز الذي يشمل كل حلقات سلاسل الإنتاج والمواكبة المستمرة من طرف مصالح الوزارة من تشجيع الفلاحين على الاستثمار وعصرنة الضيعات الفلاحية، خصوصا الصغرى والمتوسطة.

هذا، بالإضافة إلى تبني مقاربة عقود البرامج مع الفيديرياليات بين مهنية، والتي كان لها وقع محيكل على سلاسل الإنتاج وإشراك الفاعلين المهنيين في تديبر القطاع.

ولتحسين مكتسبات مخطط المغرب الأخضر وضمان الاستمرارية والاستدامة التنموية، أطلق جلالته الملك محمد السادس، دام له النصر والتمكين، في 13 فبراير 2020 الإستراتيجية الجديدة "الجيل الأخضر" في أفق 2030، التي تمت بلورتها تنفيذيا للتعليمات الملكية السامية وبناء على تقييم مدقق لنتائج مخطط المغرب الأخضر، حيث ثمن الإستراتيجية كل النتائج الإيجابية والمكتسبات وتطمح لرفع التحديات الجديدة.

وهكذا بنيت إستراتيجية الجيل الأخضر على أساسين رئيسيين، كما أنها تتماشى مع مضامين النموذج التنموي الجديد لبلادنا، فمن جهة تضع هذه الإستراتيجية العنصر البشري في صلب معادلة التنمية، وذلك بالعمل على انبثاق طبقة متوسطة فلاحية لتحسين ظروف العيش والاستقرار في العالم القروي وتحفيز التشغيل، خصوصا بالنسبة للشباب عبر عدة مبادرات وعروض.

وبتمثل الأساس الثاني لإستراتيجية الجيل الأخضر في ضمان مواصلة وتحسين دينامية القطاع واستدامة التنمية الفلاحية، باتخاذ التدابير

تسريع وثيرة الطلب العالمي على المواد الأولية؛

2- ارتفاع أسعار الطاقة، حيث نتج عنه ارتفاع في كلفة النقل والشحن والإنتاج؛

3- سوء الأحوال الجوية ببعض مناطق العالم، مما أدى إلى انخفاض الإنتاج موجه للتصدير.

ولضمان استقرار أسعار الحبوب في السوق الوطنية، زيادة على مخزون الإنتاج الوطني، تم اتخاذ الإجراءات الاستباقية التالية:

1- تعليق الرسوم الجمركية المطبقة على استيراد القمح ابتداء من فاتح نوفمبر القادم لضمان تامين السوق الوطنية؛

2- إرساء آليات للتعويض عند استيراد القمح اللين إذا اقتضى الحال، بناء على ثمن مرجعي أدنى للمحافظة على استقرار أسعار الدقيق.

وبالنسبة للصادرات المغربية، فقد بلغ حجم صادرات الخضرة والفواكه 2 مليون طن خلال الموسم الفارط، أي بزيادة قدرها 6% مقارنة مع السنة الماضية، وعرفت صادرات الطماطم استقرارا مع زيادة ملحوظة في صادرات الطماطم الكرز اللي هي (les tomates cerises) بحوالي 97 ألف طن، وازدادت صادرات الحوامض بفضل ارتفاع صادرات الفواكه الصغيرة، والتي حققت زيادة قدرها 21%، كما ارتفعت الكميات المصدرة من البطيخ الأحمر والفلفل والفاصوليا والبصل والفواكه الحمراء.

وتجدر الإشارة أن الصادرات برسم الموسم 2021-2022 اللي تبيدا دابا قد انطلقت منذ فاتح شتنبر في ظروف ملائمة، وتتم مواكبتها باستمرار، حيث تنطلع لتحقيق موسم جيد بإذن الله.

السيد الرئيس المحترم،

حضرات السيدات والسادة المستشارون المحترمون،

تبين المعطيات الميدانية أن الظروف الحالية لبداية الموسم الفلاحي 2021-2022، تتقاطع مع ظروف انطلاق الموسم الماضي 2020-2021 في نفس الفترة، فمعدل تساقطات الأمطار إلى غاية البارحة 25 أكتوبر يناهز 5.7 مليمتر تقريبا، أي نفس المستوى اللي كنا فيه في الموسم الماضي في هاذ الفترة وبمعدل قدره 84% مقارنة مع سنة عادية، والسنة العادية هي المتوسط ديال 30 سنة الأخيرة واللي تقدر تقريبا بـ 36 مليمتر.

وقد انعكس سلبيا هذا العجز من جهة على نسبة ملء السدود ذات الأغراض الفلاحية، والتي تقدر حاليا بحوالي 34% ديال الملء عوض 33% خلال السنة الماضية، يعني تقريبا نفس النسبة، مع تباين نسبة الملء حسب الجهات والمدارات السقوية.

ولتدبير الأحواض السقوية، وأخذا بعين الاعتبار الوضعية المائية، يمكن التمييز بين 3 أنواع من المدارات السقوية:

- أولا، المدارات السقوية التي تتوفر على موارد كافية تضمن موسم ري عادي هي اللوكوس وسهل الغرب؛

الماضي، وخاصة إذا تحسنت الظروف المناخية في هذه الظروف، ويرحمنا الله بالشتاء، وأخص بالذكر الحوامض، إذ يتوقع ارتفاع بـ 14% مقارنة مع الموسم الماضي وبالنسبة للزيتون ارتفاع بنسبة 21% مقارنة مع الموسم الفارط، مع زيادة في المساحة المغروسة لتصل 1.2 مليون هكتار، أي بزيادة 4%.

وعلى مستوى الإنتاج الحيواني، ظل تعداد القطيع الوطني مستقرا على الرغم من تعاقب موسمين فلاحيين اتسا بعجز في التساقطات المطرية، خصوصا في بعض المناطق، أثر بشكل مباشر على توفر الكلا في المراعي، وذلك بفضل برنامج إغاثة الماشية الذي أنجزته الوزارة.

وتبقى الحالة الصحية للقطيع الوطني جيدة، بفضل التتبع الصحي لحالة القطيع ومختلف حملات التلقيح المنجزة من طرف المكتب الوطني للسلامة الصحية للمنتجات الغذائية وكذلك البيطرة الخواص المعتمدين وكذا الجهود التي يقوم بها مهنيو القطاع.

السيد الرئيس المحترم،

السيدات والسادة المستشارون المحترمون،

للأسف مازالت جائحة "كوفيد-19" ترخي بظلالها على عدة قطاعات وأنشطة، الشيء الذي كان له انعكاسات سلبية على الأسواق الدولية، مما نتج عنه ارتفاع أسعار عدة مواد تدخل في صنع المدخلات الفلاحية وكذلك تكلفة بعض الخدمات خصوصا الشحن، لكن النتائج الجيدة المسجلة في مختلف سلاسل الإنتاج والمحصول الاستثنائي للحبوب في السنة الماضية والحمد لله، مكنت من استمرار وتموين السوق الوطنية في ظروف جيدة ومواصلة المنحى الإيجابي لصادرات المنتوجات الفلاحية نحو مختلف الأسواق الدولية.

فبخصوص السوق الداخلي، فحالة تموين الأسواق بأهم المنتوجات الفلاحية والمواد الأساسية الغذائية تبقى جيدة، وقد تعرف أسعار بعض المواد بعض التقلبات العادية، يعني كارتفاعات محدودة وانخفاضات، وهي ظاهرة روتينية وطبيعية لهذه المواد في هذه الفترة من السنة، والتي هي فترة انتقالية (période de soudure) بين نهاية الزراعات الصيفية وبداية دخول إنتاج البواكير، حيث تم تسجيل استقرار أو حتى انخفاض أسعار أهم الخضرة والفواكه بالمقارنة مع السنة الفارطة، تحسن الموفورات الكلائية مكن من انخفاض أسعار أعلاف الماشية، مما ينعكس إيجابيا على أنشطة الإنتاج الحيواني ودخل الكسابة، خاصة في بداية الموسم الفلاحي، بعض الارتفاع النسبي لأسعار بعض المنتوجات الصناعية الغذائية كزيت المائدة بسبب ارتفاع أسعار المواد الأولية في الأسواق العالمية.

أما بالنسبة للسوق العالمية، فيعزى ارتفاع أسعار الحبوب والمواد الأولية على المستوى الدولي للعوامل التالية:

1- الاطلاق المتزامن لخطط الإنتاج الاقتصادي وما سببه ذلك من

تشغل على الجودة، كل الجهود المبذولة من طرف..

السيد رئيس الجلسة:

انتهى الوقت السيد المستشار.

شكرا.

الكلمة لفريق الأصالة والمعاصرة.

تفضل أحد المستشارين.

المستشار السيد المرابط الحمار:

شكرا السيد الرئيس.

شكرا، السيد الوزير، على التوضيحات.

فقط يعني هل هناك طبعاً فيما يخص المخطط الأخضر النتائج كما قال زميلي نتائج يعني مشرفة، وكذلك نتمنى أن يكون نفس الشيء بالنسبة للجيل الأخضر، لكن هل هناك بالنسبة للموسم الفلاحي حالياً أشياء ملموسة لتسهل هذا الموسم، خصوصاً بالنسبة للفلاحين المتوسطين لكي نمشي في اتجاه الاتجاهات الملكية لخلق.. لإنشاء طبقة متوسطة في العالم القروي؟
وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار المحترم.

الكلمة للفريق الاستقلالي للوحدة والتعدلية.

تفضل السيد المستشار.

المستشار السيد عبد القادر الكيحل:

السيد الوزير،

جاء في البرنامج الحكومي أنه دعم خلق طبقة متوسطة في العالم القروي، وهذا أمر يتطلب إجراءات جديدة.

السيد الوزير السابق قام بمجهود في المخطط الأخضر، وأتم كذلك من موقع الإدارة ومن موقع الحكومة، وأعتقد أن هذا الموضوع يتطلب مجموعة من العمليات والتجديد:

أولاً، فيما يتعلق بالدعم أنه تخصصنا نركزو على صغار الفلاحين، هو ما اللي خصهم يستافدو باش يبقاو، لأنه مع الأسف أن دعم بعض الأنواع من الأشجار تيأدي إلى الوفرة ديال الإنتاج، الشيء الذي ينعكس على المدخول ديال الفلاح الصغير وبالتالي ما تيسستافدش في النهاية ديال المحصلة.

فيما يتعلق بالبذور، البذور تبيعها الفلاح بـ 200 درهم ويعاود يشريها بـ 500 درهم في ظرف وجيز، الشيء اللي ما تينعكسش كذلك على دعم هاذ الفلاح الصغير.

العلف بشكل عام العلف المدعم اللي مفروض أنه يمشي لواحد الطبقة معينة، مع الأسف ما تيوصلش دائماً إلى الفئات اللي تبيخصها يمشي ليها.

- ثانياً، المدارات السقوية ذات مخزون مياه منخفض على مستوى السدود، مما يفرض قيوداً على إمدادات مياه الري، مقارنة مع الحصة المخصصة في الظروف العادية وهي تادلة، الحوز الأوسط، تساوت العليا والسفلى وورزازات وبهت وماسة؛

- ثالثاً، مدارات سقوية ذات مخزون مياه جيد منخفض على مستوى السدود، مما لا يسمح ببرمجة حصة مياه الري حالياً وهي: دكالة، تافيلالت، ملوية، أسن، ونفيس.

ومن جهة أخرى، تسبب تأخر الأمطار في تأخير نسبي لتقدم عملية الحرث والبذر للزراعات الخريفية، لكن هذا التأخير سرعان ما يمكن تداركه بمجرد وصول التساقطات المطرية، كما كان الشأن في الموسم الماضي، حيث امتدت فترة الزرع من النصف ديال شهر نونبر إلى النصف ديال شهر يناير.

وتجدر الإشارة أن الوزارة تتبع عن كثب عبر خلية مركزية وخلايا جهوية وبتنسيق مع الفرقاء المعنيين سير الموسم الفلاحي في كل تفاصيله، عبر المعطيات والأوضاع الميدانية التي تمكن من وضع خطط استباقية، كما ندعو ونشجع الفلاحين على تسريع العمليات اللازمة لتهيئ الأرض بالزرع، ونطلب من الله العلي القدير أن يرحمنا بأمطار الخير.
وشكراً لكم.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا، السيد الوزير المحترم، على الجواب على مختلف الأسئلة المطروحة.

وننتقل إلى التعقيب على هذا الجواب، في إطار ما تبقى من الوقت لكل فريق من الفرق، وستنتع نفس القائمة بالترتيب الذي سبق على إثره طرح الأسئلة، وأبدأ بفريق التجمع الوطني للأحرار، التعقيب فيما تبقى من الوقت، فليفضل أحد المستشارين الراغبين في ذلك، تفضل السيد المستشار.

المستشار السيد عبد الإله لفحل:

شكرا السيد الرئيس.

بداية أشكر السيد الوزير على جوابكم الواضح والموضوعي. لا نختلف، إستراتيجية مخطط المغرب الأخضر جعلت من الفلاحة قطاعاً محركاً للاقتصاد الوطني ومنتجاً بامتياز وصل إلى حد 14% من الناتج الداخلي الخام، مجهودات جبارة بذلت، جعلتنا والله الحمد دولة منتجة تحقق الاكتفاء الذاتي في العديد من سلاسل الإنتاج، هذا الوضع فرض عليكم، السيد الوزير، الاشتغال وبشكل مستعجل على التسويق والبحث عن أسواق جديدة، خاصة في البرنامج الحكومي الأخير تطرقت بإسهاب كبير إلى الأوراش المفتوحة المرتبطة بالصناعة الغذائية من أجل تثمين المنتج الوطني الذي يجب حمايته من المنافسة، في مقابل ذلك الشركات الفلاحية يجب أن

كذلك عدة اختلالات، أبرزها أن توجهات مخطط المغرب الأخضر لم تولي أهمية كبرى لوضعية الفلاحين الصغار، لا من حيث الدعم المادي أو اللوجستيكي، مما جعلها تحت رحمة المديونية بالإضافة إلى الآثار الاجتماعية لجائحة كورونا؛

ثالثا، الاستعدادات الجيدة للموسم الفلاحي الجديد تتطلب، السيد الوزير، مقارنة جديدة تعيد النظر في عمق السياسة الفلاحية عبر التركيز على الفلاح بدل التركيز فقط على الأمن الغذائي، مع ما له من أهمية طبعاً، كما تؤكد، السيد الوزير، على ضرورة بلورة مخطط للتنمية المناطق القروية والجلبية وفق منظور لا يختزل التنمية القروية في التنمية الفلاحية؛

رابعا، نتطلع أيضا، السيد الوزير المحترم، إلى ضرورة تقديم تقييم شامل لمخطط المغرب الأخضر" للوقوف على نقط القوة ومواطن الضعف وضمان شروط النجاح لمخطط "الجيل الأخضر".

وبنفس الحرص ننتظر منكم، السيد الوزير، الكشف عن التدابير والاستراتيجيات التي ستعتمدها للنهوض بظروف الطبقة الوسطى الفلاحية كالالتزام حكومي؛

خامسا وختاماً، نتطلع كذلك، السيد الوزير، إلى معرفة التدابير الحكومية المتخذة للتصدي لمناورات خصوم وحدتنا الترابية في دواليب وهياكل الاتحاد الأوروبي على خلفية ملف الاتفاقية الخاصة بالفلاحة والصيد البحري، وهي مناسبة لمعرفة توجهاتكم بخصوص كيفية بناء شركات استراتيجية متوازنة مع الاتحاد الأوروبي وحول اتفاقيات التبادل الحر. شكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار.
الكلمة للفريق الاشتراكي.
تفضل أحد المستشارين.

المستشار السيد المختار صواب:

السيد الرئيس،
السادة الوزراء،

السيدات والسادة المستشارون،

يعرف الموسم الفلاحي ببلادنا انطلاقة صعبة تؤثر بتصاعد احتمالات المرور بسنة مطبوعة بالخفاف، ومما يرفع من درجة القلق لدى الفلاحين خصوصا والمستهلك بشكل عام تزامن هذه الوضعية مع تدني احتياطي الحبوب ونقص البذور، مما أدى إلى المضاربة فيها وإلى الغلاء الفاحش للمواد الاستهلاكية والمواد العلفية والخصاص الكبير في المياه الصالحة للشرب.

لقد أثرت قلة التساقطات المطرية على القيمة المضافة للقطاع الفلاحي، التي تتراجع بنسبة 3% أو 2.7% حسب بنك المغرب، مع ظهور الجائحة مرفوقة بموسم جاف، جعل من تدبير المرحلة أصعب وأبعد.

كذلك أعتقد أنه خص إعادة النظر في الأشجار المدعمة ماشي جميع الأشجار تندعموها، بغينا نشجعوا واحد الإنتاج ولكن الشبي اللي تيبادي إلى واحد النوع من الوفرة، واحد النوع.. اللي تينعكس على العرض والطلب في مجال السوق وفي مجال الاستثمار.

كذلك، فيما يتعلق بالجانب ديال الدعم بوحده المادي ما كافي، كان واحد الدعم اللي هو تقني إرشادي ما بقاش غادي بنفس المواكبة، الفلاحة ما خصهمش غير الفلوس ما خصهمش غير الآلات، خصهم واحد المصاحبة وواحد المواكبة، لأنه مع الأسف لأنه مبدول مجهود مادي كبير، ما كيش نفس الاستمرارية فيما يتعلق بالمصاحبة التقنية والتوجيهية، وكذلك فيما يتعلق بالفرشة المائية، تيصننا لاد من قراءة الانعكاسات ديال دعم بعض المنتوجات، خاصة هاذ الشبي ديال البحار اللي كايته في بعض المناطق الناس ما تتلقاش ما تشرب، وكين الدلاح وكين البطيخ وكين هذا.. تياثر على الثمن الوطني أنه الناس بعض المناطق اللي تتكون مبكرة تترج، المناطق الأخرى اللي كانت معتادة على البحار اليوم ما بقاش تترج ولت غير تتلوح الدلاح والبطيخ ديالها لأنه حتى العملية ديال النقل ديالو إلى الأسواق هي أعلى من العملية ديال البيع ديالو.

إذن هاذ الشبي تيصن تكون واحد الرؤية استراتيجية باش يمكن ذاك الفلاح الصغير يبقى في المكان ديالو. شكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار المحترم.
الكلمة للفريق الحركي.
تفضل السيد المستشار.

المستشار السيد يونس ملال:

السيد الرئيس المحترم،
السيد الوزير المحترم،

تفاعلا مع جوابكم، نود في الفريق الحركي أن نسجل بعض المقترحات ذات الصلة بتحديات الموسم الفلاحي الجديد:

أولا، نسجل أن بلادنا خرجت من موسم فلاحى جيد بفعل التساقطات المنتظمة وبفعل عوامل أخرى في صدارتها الإمكانيات المادية المتاحة لمخطط المغرب الأخضر وكذا الاستقرار السياسي في تدبير الوزارة لما يقرب عقد ونصف، من تأمين ما توج بلوغ منتج أزيد من مليون قنطار من الحبوب هذه السنة، اللي تينعتبر أعلى إنتاج في العشر سنوات الأخيرة، ويقدر ما تشكل هذه المعطيات مبعث تفاؤل، إلا أنها تشكل تحدي كبير بالنسبة للموسم الفلاحي الجديد، خاصة في ظل تأخر تساقط الأمطار؛

ثانيا، السيد الوزير، مما لا شك فيه أن النتائج الإيجابية المسجلة رافقتها

تواجهها بلادنا، تفرض الإنكباب العاجل والآني على جميع القضايا والمواضيع التي تكفل ترسيخ وتعزيز السيادة الوطنية بمختلف تجلياتها.

لا يساورنا شك، في فريق الاتحاد العام للشغالين بالمغرب، في أن الثقة الشعبية والآمال الكبيرة التي صاحبت وتصاحب هذه التجربة الحكومية، سوف تمكن من بلوغ هذه الغايات الوطنية الكبرى، والتي تتطلع لها جماهير الشعب المغربي بكثير من الآمال. شكرا السيد الرئيس.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيدة المستشارة المحترمة.
الكلمة لاتحاد العام لمقاولات المغرب.
تفضل السيد المستشار.

المستشار السيد محمد عموري:

نشكركم، السيد الوزير المحترم، على جوابكم المستفيض والغني بالمعطيات والأرقام وعلى الجهود التي تبذلونها من أجل هاذ القطاع الهام والحيوي لبلادنا.

يعيش أغلب المهتمين بالقطاع الفلاحي، وخاصة صغار الفلاحين والمقاولات أوضاعا صعبة، نتيجة للتأخر الذي تعرفه الأمطار في بداية هاذ الموسم الفلاحي، زد على ذلك الارتفاع الكبير الذي تعرفه أسعار المواد الأولية، وخاصة أسعار الأسمدة، حيث تراوح الارتفاع، السيد الوزير، ما بين 75 إلى 150%.

ولا يخفى عليكم، السيد الوزير، مدى أهمية مخطط "الجيل الأخضر" الذي سيعطي دينامية جديدة للفلاحة المغربية، سواء من الناحية الإنتاجية أو تقوية القدرة الشرائية للفلاحة المغربية والمنتج الوطني وخلق فرص الشغل وتحسين أوضاع الفلاحين.

كما أن التوجه العام نحو اعتماد التقنيات الجديدة للفلاحة الدقيقة، أي استخدام الأسمدة بناء على تحليل التربة، من شأنه أن يسمح بزيادة المردودية دون التأثير سلبا على البيئة.

غير أن واقع الحال، السيد الوزير، يبين أن الفلاح والمقاول الفلاحة المغربية تعاني الأمرين جراء هذه الزيادات الموهولة في أسعار الأسمدة، التي تعتبر من بين أهم المواد الأولية إن لم تكن أهمها في العملية الفلاحية.

السيد الوزير المحترم،

بعد الخطاب الملكي بمناسبة افتتاح البرلمان، الذي دعا فيه جلالتة إلى تحسين السيادة الغذائية الوطنية، فمن غير المناسب أن تظل أسعار الأسمدة في ارتفاع متزايد وكبير، وهذا الارتفاع سيكون له انعكاس سلبي على مردودية بعض المنتجات الفلاحية في قادم الشهور ببلادنا، في حين تعتبر بلادنا وكما يعرف الجميع خزانة عالميا لثروة الفوسفات التي تستخرج منه الأسمدة.

لقد أنتجت الوضعية ارتفاعا في الأثمنة الفلاحية بنسبة أعلى مع متوسط السوق، وهو أمر طبيعي بالنظر إلى تعثر سلسلة التموين الناتجة عن تعثر الوسائل اللوجستية.

وعموما، يبقى التساؤل المطروح اليوم هو حقيقة الوضع الفلاحي خلال الموسم الحالي الذي يعرف تأخرا في التساقطات المطرية بشكل كبير، فهل نحن أمام كارثة أم أن الموسم يمكن إقاده؟ وهل ينجح المغرب في مواكبة التحولات المناخية التي أصبحت تؤثر في كمية الأمطار؟ وهل تستغیر السياسات الفلاحية بتغيير الظروف المناخية؟ وهل يتم اعتماد سياسات استباقية ومحاولة ضبط مجال التدخل واتباع سياسة تؤمن الحد الأدنى من الإنتاج المتلائم مع الطلب المرتبط بالاستهلاك الداخلي وتأمين الاكتفاء الغذائي، أم يتم اللجوء كما أعلن عن الجفاف لسياسات الدعم وتهدة الأوضاع؟

هي أسئلة مشروعة، نريد عنها إجراءات شافية بعيدا عن منطق الشعارات، لأن ما يهمنا هو تحسين الأمن الغذائي للبلاد والعباد. وشكرا السيد الوزير.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار المحترم.
الكلمة لفريق الاتحاد العام للشغالين بالمغرب.
تفضلي السيدة المستشارة.

المستشارة السيدة هناء بن خير:

شكرا السيد الرئيس.
إننا إذ نتمن جواب السيد الوزير، نعبر عن تقديرنا لكل الجهود التي بذلتها بلادنا من أجل تعزيز الأمن الغذائي الوطني.
وفي هذا الإطار، نعبر عن تقديرنا لكل ما تضمنه البرنامج الحكومي في هذا المجال، خصوصا وأنه أكد على أن "مخطط المغرب الأخضر" ساهم في خفض اعتماد المغرب على الأسواق الخارجية، بيد أننا نتطلع في الاتحاد العام للشغالين بالمغرب إلى مضاعفة الجهود، ونهيب بالسيد الوزير إلى جعل بلوغ الأمن الغذائي هدفا استراتيجيا وأولويا خلال هذه الولاية.

إن أحد أهم دروس الجائحة، والتي مازالت تجثم على أنفاس العالم، هو كونها، وكما أكد على ذلك جلالة الملك حفظه الله، في خطاب افتتاح هذه السنة التشريعية، تكمن في عودة قضايا السيادة إلى الواجهة، وبلادنا، ولله الحمد، وإن كانت لم تنتظر هذه الجائحة من أجل السعي لتحقيق الأمن الغذائي، إلا أنها كانت بالنسبة لنا إشارة إنذار، رغم نجاحنا في ربح رهان توفير كافة الحاجيات الغذائية التي احتاج إليها المواطنون خلال فترة الحجر الصحي.

إن طرحنا اليوم لموضوع السيادة الغذائية، لا ينطلق من موقف انغلاق أو انعزالي، بقدر ما يعكس وعيا بأن تحديات العولمة والأخطار الإقليمية التي

السيد الوزير المحترم،

في انتظار الإجراءات والتدابير التي نأمل أن تتخذونها لحل هذا المشكل ومواكبة المقاول الفلاحية والفلاح المغربي والعمل على استقرار أسعار الأسمدة، وفقا للتوجه الجديد لمخطط الجيل الأخضر، نعبّر لكم، السيد الوزير، أننا داخل الاتحاد العام لمقاولات المغرب، عن استعدادنا كمشترمين للانخراط لإطلاق منظومة..

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار، انتهى الوقت.
الكلمة لفريق الاتحاد المغربي للشغل.
تفضلتي السيدة المستشارة المحترمة.

المستشارة السيدة مريم الهلواني:

السيد الوزير،

إننا في الاتحاد المغربي للشغل نعتبر أنه من شأن خلق منظومة وطنية للمخزون الإستراتيجي للمواد الأساسية، تحصين الأمن الغذائي للبلاد وتعزيز قدراتها على مواجهة الأزمات والاختلالات الطارئة في التموين وتقلبات الأسعار على مستوى الدولي وانعكاساته السلبية على القدرة الشرائية للمواطنين.

ويقضي تنزيل هذا الورش الإستراتيجي ضمان إنقائية السياسات والبرامج ومواصلة الجهود للرفع من الإنتاجية وإعطاء الأولوية لإنتاج المواد الأساسية الأكثر استهلاكاً والرفع من مردودية المساحات المزروعة بالحبوب وترشيد الوساطة بين المستهلك والمنتج.

ولأن الدعامة الأساسية للسيادة الفلاحية ببلادنا هم الفلاحون الصغار والمتوسطون والعمال الزراعيون، الذين استطاعوا بسواعدهم في ظل الظروف الصعبة لجائحة كورونا، تموين الأسواق الوطنية، فإننا في فريق الاتحاد المغربي للشغل، نأمل أن تضع الحكومة في صلب اهتمامها المطالب المشروعة للعاملين بالقطاع الفلاحي، أي أكثر من مليون عامل، بتكبيرهم من حقوقهم الاقتصادية والاجتماعية، وعلى رأسها الحد الأدنى من الأجور المعمول به في القطاع الصناعي والخدمي، تنفيذا لاتفاق 26 أبريل 2011، ومن الحماية الاجتماعية ومن ظروف عمل خاضعة لمعايير الصحة والسلامة.

وفي نفس الإطار، الدعامة الثانية، لابد من الاهتمام بموظفات وموظفي القطاع الفلاحي، الذين يقومون بتنفيذ البرامج وتأطير الفلاحين والاستجابة لمطالبهم الخاصة أساسا بالأعمال الاجتماعية ومراجعة الأنظمة الأساسية لمجموعة من المؤسسات، كما تم التزام الوزارة بذلك من قبل، خاصة المكاتب الجهوية للاستثمار الفلاحي والمكتب الوطني للسلامة الصحية والمنتجات الغذائية، المكتب الوطني للاستشارة الفلاحية والمعهد الوطني للبحث الزراعي والغرفة الفلاحية.

وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيدة المستشارة المحترمة.
الكلمة لمجموعة الدستوري الديمقراطي الاجتماعي.
تفضل السيد المستشار.

المستشار السيد عبد الكريم شهيد:

شكرا السيد الرئيس.

أشكركم، السيد الوزير، على إجابتم التي أحطتم فيها بالموضوع وبمختلف مشاكل الفلاحة الوطنية، ولا يسعنا إلا أن نوه بالإجراءات المتخذة من طرف وزارتم، لكن أود التركيز على المسائل التالية وهي:
يواجه الفلاح ثقلا كبيرا للمديونية ويجد صعوبات كبيرة على التمويل، وهناك سلاسل فلاحية تواجه مشاكل كبيرة في التسويق، كما أن شباب العالم القروي يعملون الكثير في برنامج "انطلاقة" وينتظرون تمويل مشاريعهم وأفكارهم الفلاحية المرتبطة بالتنمية القروية لأجل إنعاش التشغيل ومواجهة البطالة التي يعاني منها شباب وشابات القرى والوادي المغربية.
كلنا أمل في خبرتم السيد الوزير.
وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار المحترم.
في الأخير الكلمة للكوفدرالية الديمقراطية للشغل.
تفضل أحد المستشارين.

المستشار السيد لحسن نازهي:

شكرا السيد الرئيس.

من خلال الرد ديال السيد الوزير أنا أتساءل واش السيد الوزير توصل بالسؤال ديال مجموعة الكوفدرالية، لأن من خلال الرد ديال السيد الوزير، تقريبا الأسئلة اللي طرحنا ما كانتش الأجوبة عليها.
أولا، لابد نشيرو أن السيد الوزير ما تطرقش للأسباب وأشنو هي المسببات ديال ارتفاع المواد الأولية، خصوصا اللي تطرقو لها المجموعة ديال الإخوان سبقوني (الأسمدة إلى آخره...).

ثم ما تطرقش للحاجة اللي محمة اللي تطرقنا لها في السؤال ديالنا والوضع ديال عالم الشغل بالقطاع الفلاحي، واللي كيغرف واحد الهشاشة غير مقبولة، لا من طرف - كما سبق طرحنا في السؤال ديالنا - لا ضمان اجتماعي، لا حماية اجتماعية، لا مدونة الشغل إلى آخره.

Donc، من خلال الرد ديال السيد الوزير أنا دائما أتساءل ربما أنه السؤال ما وصلوش للسؤال ديالنا احنا، هذه الملاحظة الأولية.

بالنسبة للملاحظة كذلك اللي قلت، السيد الوزير، هو القضية ديال الأراضي السقوية، كيف كيغلم الجميع كايين أراضي سقوية وأراضي بورية، كايين الناس اللي عندهم أراضي بورية تيستفدو من الدعم ديال الدولة، هذه

هكتار في أفق 2030، هكذا سيتم تأمين ما مجموعه 1.2 مليون هكتار من الحبوب والقطاني والزراعات الزيتية في إطار برنامج التأمين المتعدد المخاطر المناخية لهاذ الموسم، ومن جهة أخرى 50 ألف هكتار في إطار برنامج "ضمان" للتأمين المتعدد المخاطر للأشجار المثمرة.

من جانب التمويل ومواكبة الفلاحين: فمواكبة لتنزيل وتنفيذ المحاور الكبرى لاستراتيجية الجيل الأخضر، تعمل مجموعة القرض الفلاحي على تطوير وتوفير الدعم للفلاحين والفاعلين عبر عروض مبتكرة وجديدة، حيث قامت مجموعة القرض الفلاحي بتشاور وثيق مع الوزارة باتخاذ مجموعة من التدابير لمواكبة القطاع والعالم القروي، وهكذا أبرمت المجموعة عدة اتفاقيات مع الفاعلين والمؤسساتيين والهيئات المهنية.

ولتنفيذ هاذ المقترضات والاتفاقيات، اتخذت مجموعة القرض الفلاحي للمغرب عدة آليات مبتكرة ونذكر منها:

- أولاً، مضاعفة الغلاف المالي المخصص لمواكبة الموسم الحالي مقارنة مع ما كانت تخصصه تقليدياً للمواسم الفلاحية؛

- مواصلة وتعزيز تنزيل برنامج المستثمر القروي في إطار البرنامج المندمج لدعم وتمويل المقاولات "انطلاقة"؛

- تسبيق على إعانة صندوق التنمية الفلاحية لتمكين الفلاحين المستفيدين من دعم "صندوق التنمية الفلاحية" من التوفر عند الحاجة على سيولة فورية، في انتظار الصرف الفعلي للدعم المخصص لهم؛

- "تسبيق التصدير" وهذا منتج جديد مخصص للتمويل المسبق لموسم التصدير بالدرهم أو بالعملة الصعبة ويغطي كل العمليات المرتبطة بالتصدير؛

- تعزيز وتسريع الرقمنة لتسهيل ولوج الساكنة القروية في الخدمات البنكية.

من الجانب الحماية الاجتماعية بالقطاع الفلاحي، وتنفيذاً لسياسة تعميم الحماية الاجتماعية للفلاحين وذوهم، وخصوصاً القانون 15.190 الخاص بالتنظية الصحية للعمل غير الأجراء بالقطاع الفلاحي، تعمل الوزارة في هذه السنة على تسريع تنفيذ الاتفاقية الإطار الموقعة تحت أنظار جلالة الملك نصره الله مع الشركاء من أجل تعميم التأمين الإجباري الأساسي عن المرض لفائدة فئة الفلاحين، ويستهدف هذا التأمين حوالي 1.6 مليون منخرط، مع تمكين أسرهم من الاستفادة كذلك.

وستنظم الوزارة بتنسيق مع كافة المتدخلين مبادرات تحسيسية وطنية وجمهورية ومحلية، بهدف تحسيس ومواكبة الفلاحين من أجل تشجيعهم للانخراط في نظام التأمين الإجباري الأساسي على المرض.

واحد الجانب آخر اللي بغيت نهضر عليه، اللي هو مهم جداً، اللي هو التحفيظ العقاري، وأريد أن أشير إلى عملية التحفيظ الجماعي العقاري الفلاحي لما له من وقع إيجابي كرافعة للتنمية الفلاحية، حيث ستواصل الوكالة الوطنية للمحافظة العقارية تسريع وثيرة التحفيظ الجماعي، الذي هو

المرحلة اللي كنتعيشوها حالياً.. هذه الأراضي السقوية عرفت واحد الوضعية ديال الجفاف بامتياز..

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار.

انتهى الوقت، انتهى الوقت السيد المستشار.

لكم الكلمة، السيد الوزير، إذا رغبت في الرد على التعقيبات في الوقت المتبقي لكم، ما عرفتش بالضبط، ولكن مازال لكم الوقت السيد الوزير. تفضلو السيد الوزير.

السيد وزير الفلاحة والصيد البحري والتنمية القروية والمياه والغابات:

السيد الرئيس المحترم،

السيدات والسادة المستشارون المحترمون،

أولاً، أشكركم على التفاعل ديالكم الهام والإيجابي وعلى الملاحظات الوجيهة، وسأتطرق من خلال هذا التعقيب لمجموعة من النقاط للإجابة على مختلف التدخلات.

فأولاً، استعداداً للموسم الفلاحي الحالي عملت الحكومة على اتخاذ عدة تدابير وإجراءات لانطلاق وسير الموسم في أحسن الظروف، وأذكر بالخصوص توفير مدخلات الإنتاج بكميات كافية لتغطية حاجيات الفلاحين، ومنها، أولاً، البذور المختارة، حيث تم تمويل السوق الوطنية بما يناهز 1.6 مليون قنطار من البذور المعتمدة للحبوب الخريفية من عدة أصناف ملائمة لكل المناطق الفلاحية وذات جودة عالية بأئمة مدعمة من الدولة.

وكذلك اتخذت تدابير لتعزيز سياسة القرب من الفلاح عبر حوالي 390 نقطة بيع عبر شبكات التوزيع التابعة للمكتب الوطني للاستشارة الفلاحية والشبكة الخاصة كذلك عبر التعاقد، وإلى حدود 25 أكتوبر 2021، يعني البازحة بلغت الكميات المزودة 500 ألف قنطار في 282 نقطة بيع، كما تم توفير جميع حاجيات البلاد من بذور الشمندر والتي فاقت 70 ألف وحدة من البذور الأحادية النبت.

بالنسبة للأسمدة: ضمان تزويد السوق بحوالي 500 ألف طن من الأسمدة الفوسفاتية أي أسمدة العمق، حيث تمت برمجت توزيع 340 ألف طن إلى متم شهر دجنبر، مع العلم أن المجمع الشريف للفوسفات سيحافظ على نفس مستويات الأئمة المسجلة خلال هاذ الموسم بالنسبة للأسمدة الفوسفاتية اللي تدخل فيها عدة تركيبات، عدة مواد وكذلك يعني الآزوت واحنا نتبعو كيف ما قلت على حساب الفصول وعلى حساب المواسم الحالة ديال التزويد.

أما فيما يخص التأمين الفلاحي، فسيتم توسيع المساحات المؤمنة في إطار برنامج التأمين الفلاحي بحوالي 200 ألف هكتار إضافية، وذلك تنزيلاً لمقتضيات استراتيجيات الجيل الأخضر، والتي تهدف لتأمين 2.5 مليون

فبغيت كذلك نتطرق لواحد الموضوع ديال المخزون الإستراتيجي اللي جا في التوجيهات الملكية السامية، فالوزارة دارت واحد الفريق اللي غادي يخدم على هاذ الموضوع، واللي غادي نشوفو جميع الجوانب اللي تهم القطاع الفلاحي بالنسبة لهاذ الشئ ديال المخزون، كايين هناك مواد غذائية، وكايين هناك كذلك مواد اللي تدخل في المدخلات ديال الإنتاج الفلاحي، لأنه احنا التوجه ديلنا هو تعزيز الإنتاج الوطني وتعزيز يعني الاستهلاك للاتجاه الوطني والتوجه ديالو للاستهلاك يعني المحلي.

والسيد الرئيس،

حضرات السيدات والسادة المستشارون،

هاذي مجموعة من المؤشرات والمعطيات المتعلقة بالموسم الفلاحي كذلك، وستكون عندنا، إن شاء الله، عدة لقاءات وعدة مناسبات وخصوصا في اللجان للتطرق لبعض الجوانب المهمة.

وتجدر الإشارة إلى أن الوزارة والمصالح ديالها تتبع عن كسب التطور والسير ديال الموسم الفلاحي، وتضع كل الاحتمالات حتى تتمكن بطريقة استباقية وتنسيق مع الفرقاء المعنيين، من اتخاذ كافة الإجراءات اللازمة والملائمة في الوقت المناسب.

وأؤكد لكم أننا سنبتغي منفحين للتفاعل الإيجابي معكم باستمرار، لصالح المنفعة العامة لفلاحتنا ولفلاحينا، تحت القيادة الرشيدة لمولانا أمير المؤمنين الملك محمد السادس، نصره الله وأيده.

والسلام عليكم.

شكرا السيد الرئيس.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الوزير على المساهمة القيمة في هاذ الجلسة الدستورية الأولى للأسئلة الشفهية.

كما أشكر السيدات والسادة المستشارين المحترمين على المساهمة الثميرة في هذه الجلسة.

وبعد انتهاء جدول الأعمال، أعلن عن رفع هذه الجلسة.

مجانى وبهم الفلاحين الصغار خصوصا، فمنذ 2016 ثم إنجاز 750 ألف سجل عقاري، أي 85% من مجموع السجلات المنجزة منذ إرساء هذه المسطرة منذ 1969.

السيد الرئيس المحترم،

السيدات والسادة المستشارون المحترمون،

لعمل على ضمان التزويد العادي والمستمر للأسواق الوطنية بكافة المواد الغذائية والفلاحية بأسعار معقولة وفي متناول المستهلك، تم وضع برنامج محكم لتوزيع الزراعات الخريفية عبر الجهات، مع مراعاة حالة الموارد المائية وتقلبات الظروف المناخية خلال الفترة الخريفية، وتتمحور هذا البرنامج حول إنجاز برنامج إكثار بذور الحبوب الخريفية على مساحة تتراوح بين 43 ألف حتى 50 ألف هكتار، منها حوالي 36 ألف مسقية، بهدف توفير 1.5 مليون قنطار من البذور المختارة من الحبوب للموسم الفلاحي المقبل، برمجة 4.6 مليون هكتار للحبوب الخريفية ومنها 6% مسقية، ويمثل منها القمح اللين 42%، القمح الصلب 23% والشعير 35%.

وإلى غاية البارحة، بلغت المساحة المحروثة لتهيئة الأرض لاستعداد البذر الزراعات الخريفية الرئيسية 1.5 مليون هكتار، منها 9% سقوية، أي نفس المستوى اللي كنا سجلناه في السنة الماضية، تخصيص 200 ألف هكتار للقطاني الغذائية، 500 ألف هكتار للزراعات الكلائية، منها 32% سقوية، و برمجة 45 ألف هكتار من الزراعات السكرية حسب توفر طبعا المياه، ولحد الآن بلغت المساحة المزروعة من الشمندر السكري 10.600 هكتار أي 19% من المساحة المبرمجة و 1500 هكتار من قصب السكر، 55% من المساحة المبرمجة، وكذلك برمجة 114.500 هكتار للخضروات الخريفية، والتي سيمكن إنتاجها المرتقب من تغطية احتياجات الاستهلاك الداخلي من هذه المنتجات المتوفرة للفترة الممتدة بين شهر نونبر القادم إلى ماي 2022، وتلبية طلب الصادرات، وبلغت المساحة المنجزة لحد الآن 40.600 هكتار، وهي وثيرة معقولة أي 35% من البرنامج.